المملكة المغربية
وزارة الداخليــة
عمالة سـلا
جماعة سلا
المديرية العامة للمصالح
قسم أنظمة المعلومات
والوسائل المشتركة

جماعة سلا
toXDoUt I BoHo
COMMUNE DE SALÉ

لقاء تواصلي حول
" الحصول على المعلومة دعامة لانفتاح الجماعة: نظام المعلومات الجغرافية بسلا نموذجا"
ورقة تأطيرية

يعتبر الحق في الحصول على المعلومات من بين الحقوق الأساسية التي تقرها المواثيق والمعاهدات الدولية وكذا الاتفاقيات الإقليمية، التي تؤكد على الدول ضرورة اتخاذ التدابير التي تكفل إعمال هذا الحق وتيسر سبل الولوج إلى المعلومات، مع تضييق نطاق الاستثناءات التي ترد على ممارسته.

والمغرب وفاء بالتزاماته بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، فقد نص الدستور بموجب الفصل 27 على حق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، على أن هذا الحق لا يمكن تقييده إلا بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة.

وطبقا لأحكام الدستور، صدر القانون رقم 31.13 الذي يحدد نطاق تطبيق الحق في الحصول على المعلومات وكذا شروط وكيفيات ممارسته. ووفقا لهذه المقتضيات التشريعية يتعين على الهيئات والمؤسسات المعنية اتخاذ التدابير الكفيلة بتدبير المعلومات التي في حوزتها بشكل يسهل عملية تقديمها لطالبيها، كما يتعين عليها نشر الحد الأقصى من المعلومات التي لا تندرج ضمن الاستثناءات بواسطة جميع وسائل النشر المتاحة.

ومما لا شك فيه أن تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير اللازمة لممارسة هذا الحق، يعكس التزام الجهات المعنية بتفعيل مبادئ الشفافية والنزاهة ويدعم أسس انفتاحها على محيطها؛ ذلك أن الانفتاح يرتبط أساسا بتوفير المعلومات ذات الطابع العام، وبإمكانيات الحصول عليها، بما يمكن من دعم المشاركة الفعالة للمواطنين ومختلف الفاعلين في إطار الديمقراطية التشاركية.

وتعتبر المعلومات الجغرافية من بين المعلومات الأساسية والأكثر استخداما لارتباطها بمعطيات مكانية ووصفية، تساعد على تحديد الاختيارات واتخاذ القرارات الملائمة لتنمية منطقة ما في مجالات متعددة، كما يكتسي الولوج إلى هذه المعطيات من قبل الساكنة ومقدمي الخدمات، في إطار الاستعمالات اليومية، أولوية كبيرة بالنظر لما تتيحه لهم من إمكانيات تحديد المواقع داخل مجال ترابي معين.

ولذلك يعد تدبير هذه المعلومات من خلال جمعها ومعالجتها وإتاحة الولوج إليها، ضرورة تستدعي القيام بما يلزم لتسهيل الحصول عليها في إطار قاعدة بيانات شاملة وموحدة، وموضوعة رهن إشارة كل الجهات المعنية.

وفي هذا الإطار شرعت جماعة سلا في مراحل إعداد نظام العنونة الخاص بها، باعتباره وثيقة مرجعية تتضمن معطيات ذات طبيعة جغرافية، تحدد على وجه الخصوص مواقع الأماكن والأنشطة ومختلف المكونات المجالية، وتساهم في ضبط وتنظيم عمليات التشوير والتوجيه داخل النفوذ الترابي للجماعة، وهو ما سيمكن من توفير سجل عام للعناوين على مستوى الجماعة يضم أرقام العقارات وأنواع وأسماء الطرق العمومية، وكذا أسماء الأحياء والقطاعات المشكلة لها.

وفي نفس الإطار، انطلقت بمختلف المقاطعات التابعة للجماعة اجراءات إعداد نظام المعلومات الجغرافية، الذي سيوفر بصيغة رقمية مختلف المعطيات والبيانات المرتبطة بمواقع مكانية بالجماعة، من بينها تلك المتعلقة بالحدود الإدارية والساحات والطرق العمومية، والمساحات الخضراء والبنايات والأغراض المخصصة لها، وغيرها من التجهيزات والمرافق المتوفرة.

وتندرج هذه المبادرات في إطار المقاربة المعتمدة من قبل جماعة سلا لتفعيل التزاماتها بشأن تعزيز أسس انفتاحها، لا سيما من خلال تدبير المعلومات الموجودة في حوزتها وتسهيل الحصول عليها.

ونظرا للمزايا التي سيوفرها نظام المعلومات الجغرافية على مستوى جماعة سلا، من حيث نوعية وكمية المعلومات التي سيشملها وسهولة الحصول عليها، ومن منطلق الانخراط في المبادرات الداعمة لانفتاحها، ستنظم جماعة سلا، بمناسبة الأسبوع العالمي للحكومة المنفتحة، لقاء تواصليا حول موضوع " الحصول على المعلومة دعامة لانفتاح الجماعة: نظام المعلومات الجغرافية بسلا نموذجا"؛ ويتوخى هذا اللقاء التعريف بمضامين النظام الجغرافي للمعلومات وتطبيقاته وطرق استغلاله وعرض مراحل تقدم إعداده، وكذا فتح باب النقاش والتشاور مع مختلف المعنيين بغرض تجميع المقترحات والملاحظات التي ستساهم في تجويد الصيغة النهائية لهذا النظام.